

WO/PBC/25/2

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 30 يونيو 2016

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الخامسة والعشرون

جنيف، من 29 أغسطس إلى 2 سبتمبر 2016

تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

من إعداد الأمانة

1. تحتوي هذه الوثيقة على "تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة"، الذي أعدته اللجنة، وهو يشمل الفترة من 1 سبتمبر 2015 إلى 30 يونيو 2016.

2. وفيما يلي النص المقترح لفقرة القرار:

3. أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة للويبو بالإحاطة علماً بتقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة (الوثيقة WO/PBC/25/2).

[يلي ذلك تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة]

التقرير السنوي

للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

عن الفترة من 1 سبتمبر 2015 إلى 30 يونيو 2016

30 يونيو 2016

المحتويات

5	أولاً. مقدمة
5	ثانياً. الدورات الفصلية والتشكيل وأساليب العمل
6	ثالثاً. المسائل المُستعرضة
6	أ. الرقابة الداخلية
9	ب. المراجعة الخارجية
10	ج. التقارير المالية
11	د. رصد تنفيذ توصيات الرقابة
12	هـ. الأخلاقيات وأمين المظالم
13	و. الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر
14	ز. الإدارة والتنظيم
15	رابعاً. ملاحظات ختامية

أولاً. مقدمة

1. تُقدِّم لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة (اللجنة) - وفقاً لاختصاصاتها - تقريراً سنوياً إلى لجنة البرنامج والميزانية وإلى الجمعية العامة للويبو.
2. وأُنشئت لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة في 2005. وهي لجنة خبراء استشارية مستقلة ووجهة رقابية خارجية. وهي هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة وللجنة البرنامج والميزانية، تهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء في أداء دورها الرقابي وممارسة مسؤولياتها الإدارية.
3. ويغطي هذا التقرير الفترة من 1 سبتمبر 2015 إلى 30 يونيو 2016. ويُقدِّم القسم الثاني منه لمحة عامة عن دورات اللجنة وتشكيلها وأساليب عملها. بينما يُقدِّم القسم الثالث تفاصيل المسائل التي استعرضتها اللجنة خلال هذه الفترة.

ثانياً. الدورات الفصلية والتشكيل وأساليب العمل

الدورات الفصلية

4. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة ثلاث جلسات فصلية: في الفترة من 7 إلى 10 ديسمبر 2015 (الدورة التاسعة والثلاثون)؛ ومن 15 إلى 18 مارس 2016 (الدورة الأربعون)؛ ومن 30 مايو إلى 3 يونيو 2016 (الدورة الحادية والأربعون). ووفقاً لاختصاصاتها، تعقد اللجنة اجتماعاً إعلامياً مع ممثلي الدول الأعضاء عقب انتهاء كل دورة، وتقدم تقريراً إلى لجنة البرنامج والميزانية.

تشكيل اللجنة وإجراء اختيار الأعضاء الجدد

5. وتتألف اللجنة من سبعة أعضاء مُختارين من مجموعات الويبو الجغرافية، ويعملون بصفتهم الشخصية وبشكل مستقل عن الدول الأعضاء. ووفقاً لاختصاصاتها ونظامها الداخلي، انتخبت اللجنة رئيساً ونائباً للرئيس جديدين في دورتها الأربعين التي عُقدت في مارس 2016. وقد باشر كلاهما مهام منصبه الجديد على الفور. وتتألف اللجنة من الأعضاء التالية أسماؤهم:

- السيد غابور آمون، رئيس اللجنة (مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق)
- السيد إغبرت كالنتباخ، نائب رئيس اللجنة (المجموعة باء)
- السيدة ماري نكوي، رئيسة (المجموعة الأفريقية)
- السيد أنول شاترجي (المجموعة الآسيوية)
- السيد نيكولاي لوزنسكي (مجموعة دول آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية)
- السيد فرناندو نكيتين (مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي)
- السيد تشانغ غوانغليانغ (الصين)

ولا يزال التشكيل الحالي للجنة يعكس التوازن والمزج المناسب للمهارات والتخصصات والخبرات.

6. ومن المقرر أن يغادر اللجنة خمسة أعضاء من أعضائها السبعة في نهاية عام 2016، وسيتم استبدالهم وفقاً لعملية الاختيار الواردة في الفقرة 28 من الوثيقة WO/GA/39/13.

7. واجتمعت اللجنة مع أمين لجنة اختيار الأعضاء الجدد، وناقشت معه عملية الاختيار ودور اللجنة فيها. وتشمل عملية الاختيار قيام خبير استشاري بفرز 136 طلباً بصورة مبدئية، ورفع تقرير بنتيجة الفرز إلى لجنة الاختيار.
8. وقدم الخبير الاستشاري إلى اللجنة 48 طلباً تفي بمتطلبات الأهلية. وفي ضوء تقييم اللجنة وتصنيفها لهذه الطلبات، تواصل لجنة الاختيار عملها بوضع قائمة مختصرة بالمرشحين الذين ستجري مقابلاتهم. وبناء على نتائج المقابلات، ترفع لجنة الاختيار توصياتها إلى لجنة البرنامج والميزانية للبت فيها خلال دورتها الخامسة والعشرين.

أساليب العمل

9. وليست اللجنة هيئة تنفيذية، وإنما تقوم بإسداء المشورة من خلال تعاونها مع المدير العام للويو وغيره من كبار المديرين، مثل مدير شعبة الرقابة الداخلية، والمراجع الخارجي. وتستند هذه المشورة أساساً إلى التقارير والمعلومات التي تُقدم إليها. وتُجري اللجنة المزيد من المداولات الداخلية بشأن المسائل ذات الصلة قبل أن تتوصل إلى استنتاجاتها.

التفاعل مع اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة في الأمم المتحدة

10. واستجابة لدعوة من اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة في الأمم المتحدة، اجتمعت اللجنة مع أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة خلال دورتها التاسعة والثلاثين. وانصب التفاعل على تبادل وجهات النظر في مجالات التركيز الرئيسية، والتعاون والتنسيق الممكن بين لجان الرقابة في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك تقاسم أفضل الممارسات. ومن الموضوعات التي جرت مناقشتها التوصيات غير المنفذة المتعلقة بالرقابة، وتنسيق أنشطة المراجعة الداخلية والخارجية وإدارة المخاطر.

11. وفي وقت لاحق، وتمشيا مع توصية وحدة التفتيش المشتركة لتعزيز التفاعل بين مختلف لجان الرقابة في منظومة الأمم المتحدة، اقترح رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة عقد اجتماع يضم رؤساء ونواب رؤساء لجان الرقابة في منظومة الأمم المتحدة في وقت لاحق من 2016، لمناقشة الموضوعات وتبادل الخبرات ذات الاهتمام المشترك. ورحبت اللجنة بهذه المبادرة.

ثالثاً. المسائل المستعرضة

أ. الرقابة الداخلية

خطة الرقابة الداخلية ونتائج خطة العمل

12. ووفقاً لميثاق الرقابة الداخلية، استعرضت اللجنة مشروع خطة الرقابة الداخلية لعام 2016، وأبدت ارتياحاً لأن المزيج المقترح لمهام الرقابة يركز على المخاطر العالية، وعلى مجالات أخرى ذات أولوية. وقدمت اللجنة المشورة، التي تضمنت عرض افتراضات الموارد، والميزانيات الزمنية للمهام المخططة على نحو أفضل، وذلك لضمان جدوى المهام المخططة، وتعزيز رصد تنفيذ الخطة. وقد أخذت اقتراحات اللجنة في الاعتبار عند وضع الصيغة النهائية للخطة.

13. وتقوم اللجنة في كل دورة تعقدها، باستعراض تقرير أنشطة شعبة الرقابة الداخلية، ومناقشة حالة المهام الجارية والمخططة، وغيرها من الأنشطة الرقابية مع القائم بأعمال المدير. وأعربت اللجنة عن سرورها لملاحظة أنه على الرغم من قلة عدد الموظفين، فإن تنفيذ خطة الرقابة يسير بوجه عام على المسار الصحيح.

تعيين مدير جديد لشعبة الرقابة الداخلية

14. وفي الدورة التاسعة والثلاثين، ناقشت اللجنة مع المدير العام موضوع تعيين مدير شعبة الرقابة الداخلية. وقبل الدورة الأربعين، التمس الأمانة مشورة اللجنة فيما يتعلق بإجراء بعض التغييرات المقترحة على إعلان الوظيفة الشاغرة، وذلك بهدف زيادة عدد المرشحين المحتملين. وناقشت اللجنة التغييرات المقترحة، وقدمت ملاحظاتها التعقيبية، التي قبلتها الأمانة بالكامل وتم، في ضوء ذلك، نشر إعلان الوظيفة الشاغرة على موقع الويبو.

15. وفي الدورة الحادية والأربعين، أطلع مدير إدارة الموارد البشرية اللجنة على خطوات عملية التوظيف، والجدول الزمني المتوقع لها. وعرضت اللجنة تقديم المساعدة للأمانة في مرحلة مبكرة من العملية.

تقييم أداء القائم بأعمال مدير شعبة الرقابة الداخلية

16. ووفقاً لميثاق الرقابة الداخلية، قدمت اللجنة معلومات لتقييم الأداء السنوي للقائم بأعمال مدير شعبة الرقابة الداخلية، إلى المدير العام للنظر فيها.

موظفو شعبة الرقابة الداخلية

17. وفي كل دورة من دوراتها، تستعرض اللجنة حالة التوظيف في شعبة الرقابة الداخلية. وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء مستوى القيود الناجمة، ضمن أسباب أخرى، عن حُلُو منصب مدير الشعبة، والتقاعد المبكر لرئيس قسم التقييم، والإجازة الخاصة لكبير موظفي التقييم، والإجازة الممتدة لموظف آخر.

18. وفي دورتها الحادية والأربعين، لاحظت اللجنة أن ثمة خطوات أُخذت لتحسين الوضع، وأنه يجري تعيين رئيس لقسم التقييم، كما تم تعيين بديل مؤقت لكبير موظفي التقييم، وتعيين محقق جديد، سيبدأ العمل قريباً بعد موافقة الأمانة على المنصب الجديد.

سياسة نشر تقارير الرقابة

19. وفي أبريل 2015، وبعد التشاور مع اللجنة، أصدر مدير شعبة الرقابة الداخلية سياسة نشر التقارير، التي تقدم إطاراً وتضع مبادئ لنشر تقارير الرقابة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رصدت اللجنة تطبيق هذه السياسة، ولاحظت الحاجة التي أعربت عنها الدول الأعضاء مراراً وتكراراً للوصول بصورة سرية إلى التقارير سواء المنشورة بصيغة خالية من المعلومات الحساسة أم المحجوبة عن النشر. ولمعالجة هذه المسألة، تعترم اللجنة أن تقترح، بعد التشاور مع أصحاب المصلحة، إدخال تعديل على ميثاق الرقابة الداخلية.

المراجعة الداخلية

20. وخلال هذه الفترة، استعرضت اللجنة، جنباً إلى جنب مع شعبة الرقابة الداخلية والإدارة، سبعة تقارير للمراجعة الداخلية، تؤكد امتثال الإدارة لتوصيات المراجعة، وإعدادها خطة لتنفيذها.

- استعراض إدارة استمرارية الأعمال (IA 2015-01)؛
- مراجعة حسابات إدارة مركز الويبو لخدمة العملاء (IA 2015-07)؛
- مراجعة حسابات إدارة الخدمات التعاقدية الفردية (IA 2015-06)؛

- واستعراض نقل البيانات إلى أداة تاليو للتوظيف Taleo™ في مرحلة ما قبل التنفيذ (IA 2016-01)؛
 - ومراجعة حسابات إدارة أداء الموظفين (IA 2015-04)؛
 - ومراجعة حسابات برنامج حلول الأعمال لمكاتب الملكية الفكرية (IA 2016-02)؛
 - وتقرير عن "رصد الاستثناءات".
21. وأعربت اللجنة عن سرورها لأن شعبة الرقابة الداخلية اعتمدت، إضافة إلى مراجعة حسابات الأداء بصورة منتظمة، نهجاً مبتكرة، مثل "المراجعة المستمرة" لمعاملات منتقاة، و"استعراضات ما قبل التنفيذ" للمشاريع.

التقييم

22. واستعرضت اللجنة مشروع سياسة التقييم المنقح، الذي كانت قد اقترحت إدخال تعديلات عليه في وقت سابق، وأبدت ارتياحاً لأن الوثيقة الآن مركزة وموجزة. وقدمت اللجنة اقتراحات إضافية موضوعية وتحريرية للإسهام في تحسين الوثيقة. وقد أسهمت هذه الاقتراحات، إلى جانب التعليقات الواردة من الدول الأعضاء، في توجيه الشعبة عند وضع السياسة في صيغتها النهائية.
23. وبصدور سياسة التقييم في فبراير 2016، تكون جميع توصيات التقييم الخارجي لجودة وظيفة التقييم قد نُفذت بالكامل.

24. واستعرضت اللجنة أيضاً مشروع دليل التقييم، وقدمت اقتراحات بشأنه.
25. وأسهمت اللجنة في حلقة عمل أقامتها الشعبة عن التقييم في يناير 2016، بعنوان الويبو: دروس مستفادة وآفاق للمستقبل، من خلال عرض خبرتها في التفاعل مع الشعبة في مجال التقييم.
26. وخلال هذه الفترة، استعرضت اللجنة، بالاشتراك مع الشعبة والإدارة، ثلاثة تقارير للتقييم:
- تقييم البرنامج 30: الشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار (04-2014 EVAL)؛
 - تقييم البرنامج 3: حق المؤلف والحقوق المجاورة (01-2015 EVAL)؛
 - تقييم مشروع الويبو التجريبي بشأن التنمية المهنية للمرأة (02-2016 EVAL).

التحقيق

27. وفي كل دورة من دوراتها. تُحاط اللجنة علماً بحالات التحقيق. وتناقش مع القائم بأعمال مدير شعبة الرقابة الداخلية التطورات ذات الصلة بعدد هذه الحالات، وتُسدي المشورة إلى الشعبة في الحالات التي قد تنطوي على تضارب في المصالح وتنصحها بشأن كيفية المضي فيها قدماً.
28. واستعرضت اللجنة نتائج التقييم الخارجي لجودة وظيفة التحقيق، وكان من دواعي سرورها أن تعلم أن التقييم أكد أن الشعبة تباشر عملها وفقاً للمعايير المقبولة بشكل عام، على النحو المبين في المبادئ والدلائل التوجيهية الموحدة للتحقيقات.

29. ومن أجل تنفيذ توصيات التقييم الخارجي للجودة، أعدت الشعبة تنقيحات لسياسة التحقيق ودليل التحقيق. واستعرضت اللجنة هذه التنقيحات المقترحة، كما استعرضت تغييرات إضافية أسفرت عنها اقتراحات الإدارة ومجلس الموظفين. واقترحت اللجنة إدخال عدد من التغييرات لمواصلة تحسين الوثائق، وبصفة خاصة، من خلال تغطية الأفراد غير الموظفين بشكل صريح، الذين يشكلون شريحة كبيرة ومتزايدة من موظفي الويبو. وسلطت اللجنة أيضا الضوء على ضرورة إحالة قضايا السلوك الإجرامي إلى السلطات الوطنية المختصة بإنفاذ القانون.

30. وتُتاح حاليا سياسة التحقيق المنقحة المقترحة للدول الأعضاء لغرض التشاور، وفقا لما يقتضيه ميثاق الرقابة الداخلية.

31. وشجعت اللجنة القائم بأعمال مدير شعبة الرقابة على وضع الصيغة النهائية للسياسة والدليل، وإصدارهما في أقرب فرصة ممكنة له.

ب. المراجعة الخارجية

32. وفي دورتها التاسعة والثلاثين، رحبت اللجنة بالمدير الجديد للمراجعة الخارجية، الذي أبلغ اللجنة بأنه تم اتخاذ إجراء، ستتم بموجبه مراجعة التوصيات المفتوحة الواردة في تقارير المراجع الخارجي، لاسيما المتعلقة بالمراجعات المالية، أثناء المراجعة الخارجية السنوية.

33. وأبلغت اللجنة أيضا أنه يجري تحميل التوصيات المنبثقة عن تقارير المراجع الخارجي في قاعدة بيانات TeamCentral، التي تتولى الشعبة تشغيلها، كما يجري تسجيل إغلاق التوصيات في القاعدة نفسها. وسرت اللجنة لملاحظة أنه قد تم التغلب على الصعوبات الأولية، التي واجهت المراجع الخارجي عند استخدام قاعدة البيانات TeamCentral.

34. وتصنف جميع التوصيات الواردة في موجز تقرير مراجع الحسابات الخارجي بأنها عالية المخاطر، بينما تُصنف التوصيات غير المدرجة في الموجز بأنها متوسطة المخاطر. وتصنف التوصيات الواردة في خطابات إدارة المراجع الخارجي، التي لم تُدرج في تقرير المراجع الخارجي بأنها متوسطة أو منخفضة المخاطر. أثارت اللجنة مسألة جدوى إعادة النظر في تصنيف الأولويات المخصصة لتوصيات مراجع الحسابات الخارجي، في ضوء التدابير التصحيحية التي اتخذتها الإدارة أو التطورات الأخرى التي قد تؤثر على هذا التصنيف.

35. وأطلع مدير المراجعة الخارجية للجنة على خطة عمل المراجعة السنوية للفترة من يونيو 2015 إلى مايو 2016، وناقش معايير الاختيار. وأبدت اللجنة عن ارتياحها لأن مهام مراجعة الحسابات المخططة لعام 2016 مكتملة لخطة الرقابة الداخلية، وأعربت عن اعتقادها بأن التنسيق الفعال بين وظيفتي المراجعة الداخلية والخارجية هو المفتاح لتغطية رقابية مثلى.

تقرير مراجع الحسابات الخارجي للسنة المالية 2015

36. وفي دورتها الحادية والأربعين، أبلغت الإدارة اللجنة أن المراجع الخارجي انتهى من مراجعة القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015، بين شهري أبريل ومايو 2016، وأرسل مشروع رسالة الإدارة في 20 مايو 2016، مع مهلة أسبوعين للرد. ومع أن مشروع تقرير المراجع الخارجي لم يكن متاحا أثناء انعقاد الدورة، فإن الإدارة اطّلت اللجنة على المسائل الناشئة عن المراجعة.

37. ومن المسائل التي أثارها المراجع الخارجي الإفصاح السليم عن مبلغ 4.7 مليون فرنك سويسري حصلت كرسوم مستحقة لإيداعات معاهدة التعاون بشأن البراءات (معاهدة التعاون) من مكتب براءات وطني معين. ونظرا لعدم توفر أية

تفاصيل بشأن السنوات التي يمكن إسناد المبلغ إليها بدقة، اتفقت الإدارة مع المراجع الخارجي على عرض هذا المبلغ كإيرادات غير متكررة لعام 2015، مع الإفصاح عنها بشكل مناسب في الملاحظات على البيانات المالية والتقارير المالي.

38. وقبلت الإدارة التوصيات التالية للمراجعة:

- توصية للويبو بوضع آلية مناسبة للتوفيق بين رقم إيرادات الرسوم الدولية لمعاهدة التعاون مع الرقم المستند إلى طلبات المعاهدة المنشور للسنة المعنية؛
- توصية للويبو بإعادة تقييم عمر استخدام الأصول بما يعكس قيمتها بصورة منصفة في البيانات المالية.
- توصية للويبو بوضع سياسة لشطب المبالغ التي لا تستطيع ردها لمقدمي الطلبات.

39. وأحاطت الإدارة اللجنة علماً بأن المراجع الخارجي قد أبدى رأياً غير مشفوع بتحفظ في البيانات المالية.

40. واتفقت اللجنة مع مراجع الحسابات الخارجي على ضرورة التوفيق بصورة سليمة بين الإيرادات المحصلة من رسوم معاهدة التعاون مع طلبات الإيداع المناظرة في إطار المعاهدة، على النحو المشار إليه في مراجعة أداء المعاهدة. وتتوقع اللجنة أن تساعد التحسينات المعتمز إدخالها وتطوير منصة معلوماتية للمعاملات في معالجة الوضع.

41. ووفقاً لاختصاصاتها، نظرت اللجنة في تقارير مراجع الحسابات الخارجي، وقدمت تعليقات لتتظر فيها لجنة البرنامج والميزانية بغية تيسير تقديم التقارير للجمعية العامة. ونظراً لأن الموعد النهائي لتقديم تقرير اللجنة السنوي إلى لجنة البرنامج والميزانية هو 26 يونيو، وعدم توفر تقرير المراجع الخارجي إلا في وقت لاحق، فلن تتمكن اللجنة من تغطية تقرير مراجع الحسابات الخارجي في تقريرها السنوي، بيد أنها تعتمز تقديم تعليقاتها على تقرير مراجع الحسابات الخارجي شفهيًا إلى لجنة البرنامج والميزانية.

ج. التقارير المالية

42. واستناداً إلى البيانات المالية غير المراجعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015، استعرضت اللجنة الوضع المالي والأداء المالي.

43. وفيما يتعلق بالأداء المالي، لاحظت اللجنة تحقق إيرادات قدرها 381.9 مليون فرنك سويسري بالمقارنة مع 370.1 مليون فرنك سويسري في 2014. بينما بلغت النفقات 348.7 مليون فرنك سويسري بالمقارنة مع 333.2 مليون فرنك سويسري في 2014. وسجلت الويبو صافي فائض قدره 33.3 مليون فرنك سويسري، بالمقارنة مع 37.0 مليون فرنك سويسري في 2014.

44. والمصادر الثلاثة الأكثر إسهاماً في الدخل هي: رسوم نظام معاهدة التعاون 275.39 مليون فرنك سويسري (278.60 مليون فرنك سويسري في 2014)، ورسوم نظام مدريد 67.92 مليون فرنك سويسري (55.1 مليون فرنك سويسري في 2014)، والاشتراكات المقررة 17.8 مليون فرنك سويسري (17.9 مليون فرنك سويسري في 2014). أما أهم فئات المصروفات فهي نفقات الموظفين 216.3 مليون فرنك سويسري (216.4 مليون فرنك سويسري في 2014)، والخدمات التعاقدية 72.1 مليون فرنك سويسري (63.6 مليون فرنك سويسري في 2014)، ونفقات التشغيل 21.2 مليون فرنك سويسري (20.9 مليون فرنك سويسري في 2014)، والسفر والمنح الدراسية 17.4 مليون فرنك سويسري (15.4 مليون فرنك سويسري في 2014).

45. وأظهرت الإيرادات المسجلة على أساس نظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS)، فيما يتعلق بالطلبات المستلمة بموجب معاهدة التعاون في 2015، انخفاضاً بالمقارنة مع إيرادات 2014، ومع ذلك استمر عدد الطلبات المستلمة في الزيادة في 2015. ويُعزى هذا الانخفاض في الإيرادات جزئياً إلى ارتفاع حاد استثنائي في الطلبات المستلمة في مارس 2014، نتيجة التغيير الذي أُدخل على التشريعات في الولايات المتحدة الأمريكية. وأدى هذا الارتفاع إلى عدد أكبر نسبياً من المنشورات في 2014 (لا تُسجل إيرادات معاهدة التعاون إلا عند نشرها في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام).

46. وفيما يتعلق بنظام مدريد، سُجلت زيادة حادة في الإيرادات مقارنة بالعام السابق، وتُعزى هذه الزيادة إلى إنجاز عدد كبير من التسجيلات المتراكمة التي تم تلقيها في السنوات السابقة.

47. وفيما يتعلق بالمركز المالي في 31 ديسمبر 2015، بلغ إجمالي الأصول 977.0 مليون فرنك سويسري، بينما بلغ إجمالي الخصوم 697.9 مليون فرنك سويسري. كما بلغ صافي الأصول 279.1 مليون فرنك سويسري، بزيادة قدرها (245.8 مليون فرنك سويسري) عن 2014. وكانت السيولة وما يعادلها أهم بند في الأصول، حيث بلغت 489.5 مليون فرنك سويسري (474.5 مليون فرنك سويسري في 2014)، بينما بلغت الأراضي والمباني 380.5 مليون فرنك سويسري (383.4 مليون فرنك سويسري في 2014)، والأصول غير الملموسة 28.9 مليون فرنك سويسري (29.7 مليون فرنك سويسري في 2014). أما أهم بنود الخصوم فهي: المبالغ المستلمة قبل استحقاقها 253.6 مليون فرنك سويسري (244.7 مليون فرنك سويسري في 2014)، ومزايا الموظفين 171.4 مليون فرنك سويسري (161.3 مليون فرنك سويسري في 2014)، والقروض المستحقة بعد عام واحد 88.7 مليون فرنك سويسري (110.0 مليون فرنك سويسري في 2014)، والتحويلات المستحقة الدفع 84.1 مليون فرنك سويسري (83.6 مليون فرنك سويسري في 2014).

48. ولاحظت اللجنة انخفاضاً كبيراً في "خصوم أخرى متداولة"، وأسهم في ذلك عامل واحد هو إغلاق حساب مصر في كانت الوبو تديره في السابق نيابة عن مكتب وطني للبراءات، ومع نقل مسؤولية إدارة الحساب إلى مكتب البراءات المعني، سيتولى المكتب من الآن فصاعداً التعامل مع رسوم الايداع المستلمة لمعالجة الطلبات في ذلك البلد.

49. ولاحظت اللجنة أيضاً أن "احتياطي المشاريع الخاصة" قد أُدرج، على نحو ما أوصى به المراجعون الخارجيون، في قائمة المركز المالي لعرض الرصيد المتبقي من المبلغ الإجمالي، الذي أذنت به الدول الأعضاء لتمويل المشاريع من الأموال الاحتياطية. وبلغ الرقم النهائي 23.7 مليون فرنك سويسري مقابل 27.2 مليون فرنك سويسري في 2014.

50. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، خضعت اللجنة، بصورة منتظمة، لتقييم من الإدارة فيما يتعلق بالأداء المالي للوبو. وفي إطار تفاعلها مع الإدارة، قدمت اللجنة أيضاً معلومات بشأن عدد من المسائل، بما في ذلك الإفصاح عن محتويات بيان الوبو الموجز عن الخسائر، والمبالغ المشطوبة التي تصدر مع القوائم المالية.

د. رصد تنفيذ توصيات الرقابة

51. ووفقاً لاختصاصاتها، رصدت اللجنة تنفيذ توصيات الرقابة. كما استعرضت، في كل دورة من دوراتها، حالة تنفيذ التوصيات استناداً إلى البيانات المقدمة إليها من قاعدة البيانات المركزية لشعبة الرقابة الداخلية TeamCentral، مع التركيز بشكل خاص على التوصيات العالية المخاطر. وأبلغت اللجنة بأنه لم يتم غلق أي توصية دون تنفيذ؛ وبالتالي، لم يكن ثمة حالة تقبل فيها الإدارة المخاطر المتبقية.

52. وبلغ، منذ يونيو 2016، عدد التوصيات العالقة للرقابة 161 توصية، منها 62 توصية من المراجعين الخارجيين. ومنذ بداية الفترة المشمولة بالتقرير في سبتمبر 2015، تم تنفيذ 105 توصية وإغلاقها. وأضيفت، خلال الفترة نفسها، 89 توصية جديدة إلى قاعدة البيانات.

53. وأبلغت اللجنة أن الشعبة راجعت بانتظام التصنيف المبدئي للمخاطر المتبقية لجميع التوصيات المفتوحة، كي تعكس المخاطر المتبقية بالفعل وقت إعداد التقرير. ولم تُجر الشعبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير أية تغييرات على تصنيف المخاطر المتبقية للتوصيات المفتوحة. ولاحظت اللجنة التقدم المحرز في التنفيذ، وأقرت بالجهود التي تبذلها الإدارة والشعبة في متابعة التوصيات العالقة للرقابة ومعالجتها.

هـ. الأخلاقيات وأمين المظالم

مكتب الأخلاقيات

54. وفي 2015، وسّعت الدول الأعضاء نطاق الولاية المخولة للجنة، ليشمل أيضا وظيفة الأخلاقيات. وتقتضي اختصاصات اللجنة استعراض خطة العمل السنوية المقترحة لمكتب الأخلاقيات، وإسداء المشورة بشأنها.

55. وفي كل دورة من دوراتها، اجتمعت اللجنة مع رئيسة مكتب الأخلاقيات، التي تعرض وجهة نظرها بشأن دورها وأولوياتها، مثل زيادة التوعية بأخلاقيات العمل بين الموظفين، وحثهم على التصرف بطريقة أخلاقية. وأوضحت اللجنة دورها الرقابي على وظيفة الأخلاقيات ومكتب الأخلاقيات، ومتطلباتها وتطلعاتها في هذا الصدد.

56. وفي دورتها الحادية والأربعين، استعرضت اللجنة برنامج العمل المقترح لمكتب الأخلاقيات المقدم في إبريل 2016، وقدمت المشورة بشأنه. وتضمن البرنامج، جملة أمور من بينها، قائمة بالأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها، فضلا عن الأنشطة المخططة أو التي لا تزال قيد التنفيذ. وأوصت اللجنة رئيسة مكتب الأخلاقيات بتعديل هيكل خطة العمل، وتحديد أولويات الأنشطة، وتوضيح النتائج المنشودة، والتواريخ المستهدفة، والاحتياجات من الموارد. كما أوصت بضرورة تجميع الأنشطة تحت مجالات المسؤولية المختلفة المنوطة عادة بمكتب الأخلاقيات في منظومة الأمم المتحدة (وضع المعايير وتطوير السياسات، وتقديم المشورة بشأن الأخلاقيات في إطار من السرية، والتدريب والتوعية بأداب المهنة، ووضع سياسة لحماية المبلغين عن المخالفات، وإدارة برنامج الإفصاح عن الوضع المالي).

57. وفي هذا الصدد، أبرزت اللجنة الحاجة إلى مراجعة التعليمات المكتوبة الصادرة 2010 لمكتب الويبو للأخلاقيات، من أجل تطوير سياسة جديدة للإفصاح المالي في الويبو، ومراجعة سياسة الويبو لحماية المبلغين عن المخالفات، مع مراعاة التطورات التي تشهدها منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال.

أمين المظالم

58. وفي دورتها التاسعة والثلاثين والأربعين، اجتمعت اللجنة مع أمينة المظالم المؤقتة، التي عرضت ملاحظاتها، ومفادها أن التواصل المفتوح عامل أساسي للمنظمة فيما يتعلق بإدارة النزاعات، وأن وظيفتها الأساسية تتمثل في أن يفهم كل منا الآخر، والتوصل إلى حلول للمشاكل "تحقق مصلحة كل الأطراف".

59. وفي دورتها الحادية والأربعين، التقت اللجنة مع أمين المظالم الجديد، الذي تولى مهام منصبه في مايو، واتفقا معا على ضرورة أن يكون الموظفون على دراية أفضل بالخيارات المختلفة للتعامل مع المظالم، وتشجيع استخدام سبل غير رسمية لتسوية النزاعات قبل اللجوء إلى آليات الشكوى الرسمية كلما كان ذلك مناسبا. وأكد أمين المظالم أهمية تقديم ردود متسقة للموظفين الذين يلتمسون المشورة أو الإنصاف من مكاتب مختلفة بشأن المسألة نفسها.

60. وطلبت اللجنة أن تقدم أمينة المظالم المؤقتة المنتهية ولايتها تقريراً عن انتهاء المهمة، معربة عن تطلعها إلى تلقي التقرير ومناقشته.

و. الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

إدارة المخاطر المؤسسية

61. وفي دورتها التاسعة والثلاثين، قُدم إلى اللجنة عرضاً متعمقاً بشأن التقدم المحرز في تنفيذ مشروع إدارة المخاطر المؤسسية، الذي من المتوقع أن يكتمل في الثنائية 17/2016. ولاحظت اللجنة تحقق أهداف التنفيذ لخارطة طريق إدارة المخاطر للفترة الشاملة للثنائية 15/2014، باستثناء هدف واحد - وهو الإبلاغ عن الأداء فيما يتعلق بالمخاطر التي تواجه الدول الأعضاء. وأوضحت الإدارة أنه سيجري تنفيذ هذا الهدف في 2016. وعلاوة على ذلك، لاحظت اللجنة تحقق ثلاثة من أصل سبعة أهداف خارطة الطريق للثنائية 17/2016، منذ ديسمبر 2015.

62. وناقشت اللجنة مع الإدارة إمكانية إعادة النظر في جانب واحد يتعلق بتصنيف المخاطر إلى مخاطر يمكن التغلب عليها ومخاطر جسيمة ومخاطر حاسمة، إذ يوحي هذا التصنيف على ما يبدو بأنه لا توجد خطط للتخفيف من أو التغلب على المخاطر المصنفة جسيمة أو حاسمة. وأحاطت اللجنة علماً بالمبادرات التدريبية التي نُفذت، بما في ذلك إعداد مواد الدورات.

63. وُسرت اللجنة لملاحظة أنه تم حالياً مراعاة المخاطر أثناء إعداد خطط العمل والميزانيات وفي تنفيذ البرنامج وتشغيله يومياً.

64. وفي دورتها الحادية والأربعين، قدم فريق الإدارة للجنة لمحة عامة عن التحديثات الأخيرة التي أدخلت على نظام إدارة المخاطر المؤسسية، وعن محفظة المخاطر الحالية. ولاحظت اللجنة أن الإدارة ترصد المخاطر باستمرار، سواء على مستوى البرنامج أم على المستوى التنظيمي، وأنها أولت اهتماماً خاصاً للمخاطر الأشد حسماً.

65. واستعرضت اللجنة بانتظام التقارير النصف سنوية لإدارة المخاطر. وفيما يتعلق باستعراض تقارير الرقابة الداخلية ومناقشتها، طلبت اللجنة أيضاً تقديم سجلات المخاطر ذات الصلة، بغية التأكد من التزام الإدارة الدائم بتحسين إدارة المخاطر المحددة.

66. وبشكل عام، أبدت اللجنة ارتياحاً لتنفيذ نظم إدارة المخاطر المؤسسية وعملياتها.

إطار الرقابة الداخلية

67. وأبلغت اللجنة أن الإدارة ترسم خرائط لجميع الأعمال التجارية الرئيسية، كما تُحدد وتسجل الضوابط ذات الصلة في نظام إدارة المخاطر المؤسسية. ورحبت اللجنة بهذه المبادرة التي تُعد عاملاً أساسياً لنظام رقابة داخلية فعال. وقد اكتملت، أثناء الدورة الحادية والأربعين، عملية رسم الخرائط وتسجيل الضوابط في مجال التمويل، بينما لا يزال العمل جارياً في مجالي التوظيف والمشتريات. وهنأت اللجنة الإدارة على النتائج المحرزة حتى الآن، مشيرة إلى أن إنجاز هذا المشروع الهام يستحق أولوية عالية.

التوظيف

68. وفي دورتها الأربعين، أطلع مدير شعبة المشتريات والسفر، اللجنة على إطار الويبو للمشتريات، وعلى الإنجازات الرئيسية التي تحققت في الثنائية 15/2014 (تحسين نظام تخطيط الموارد المؤسسية، واستكمال المرحلة التجريبية لتقييم أداء الموردين، وتنفيذ قاعدة بيانات العقود بالكامل، وخطط الشراء المعتمدة لجميع الوحدات، وتحسين التعاون بين الوكالات).

ومشاريع الأولوية لعام 2016. وأشار المدير إلى أنه على الرغم من انخفاض نفقات المشتريات بنسبة 17 في المائة بالمقارنة مع 2014، فإن حجم أوامر الشراء قد ازداد بنسبة 23 في المائة، مؤكداً استيعاب هذه الزيادة من خلال نظم الأتمتة وزيادة الكفاءة الإدارية.

69. وأبلغ مدير شعبة المشتريات والسفر اللجنة أيضاً أن الشعبة تُعدّ تعليمات مكتبية بشأن سياسة الويبو المتعلقة بمجزئات البائعين. ورحبت اللجنة بهذه المبادرة، وعرضت تقديم المشورة في وضع الصيغة النهائية للسياسة الجديدة. وأقرت اللجنة بالجهود المبذولة لزيادة كفاءة عمليات الشراء، مع الحفاظ، في الوقت نفسه، على ضوابط داخلية قوية.

ز. الإدارة والتنظيم

70. وخلال جلساتها الفصلية، تلقت اللجنة إحاطات بشأن بعض برامج الويبو.

اتحاد لاهاي

71. في دورتها التاسعة والثلاثين، أحاط مدير سجل لاهاي (البرنامج 31) وقطاع العلامات التجارية والتصاميم اللجنة علماً بأهداف نظام لاهاي ومزاياه، كما أطلعهم على العمليات التي يقوم بها النظام والتحديات التي تواجهه. وقد سُرّت اللجنة لملاحظة أن البرنامج رغم التحديات العديدة التي تواجهه، لديه إمكانية التطوير ليكون مستداماً وفعالاً.

نظام مدريد

72. وفي دورتها الأربعين، أطلع مدير سجل مدريد (البرنامج 6A)، قطاع العلامات التجارية والتصاميم، اللجنة على المخاطر الاستراتيجية والتشغيلية التي تواجه نظام مدريد، كما أطلعها على الاستراتيجية الطويلة الأجل لتحسين جودة الخدمة بصورة مستمرة. وأوضح كذلك المؤشرات المستخدمة في قياس أداء النظام، مثل استخدام النظام ونظام حصة السوق.

السلامة والأمن

73. وفي دورتها الأربعين، قام رئيس الأمن باطلاع اللجنة على التدابير التي اتخذت لضمان أمن وسلامة مباني الويبو والموظفين والزوار والمندوبين. وقد نُفذ عدد من هذه التدابير في إطار مشروع الأمم المتحدة للمعايير الأمنية الدنيا للعمل في المقار، الذي تم الانتهاء منه في 2015، وقُدّم التقرير النهائي للمشروع إلى الدول الأعضاء في الجمعية العامة 2015.

74. وأبلغت اللجنة بتحقيق وفورات في التكاليف جزاء الانتقال إلى شركة جديدة لخدمات الحراسة الأمنية، وأن العقد الجديد من شأنه أن يكفل إدارة أفضل من خلال الاستعانة بمصادر خارجية لأداء الخدمات الأمنية.

75. وأجريت عمليات مراجعة حسابات أمن وسلامة مكاتب الويبو الخارجية، بما يتماشى مع معايير الأمم المتحدة الأمنية الدنيا للعمل في المقار، بالاشتراك مع البلد/البلدان المضيفة، وتم معالجة ما يزيد على 80 في المائة من نتائج مراجعة الحسابات.

76. ورحبت اللجنة بالجهود المبذولة لزيادة وعي الموظفين بضرورة زيادة اليقظة في مواجهة تغير الصورة العامة للأخطار على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

مشاريع البناء

77. وفي دورتها التاسعة والثلاثين، اجتمعت اللجنة مع مساعد المدير العام لقطاع الإدارة والتنظيم، ومدير شعبة البنى التحتية للمباني. ولاحظت اللجنة تقديم إحاطة شاملة إلى الجمعية العامة في دورتها الأخيرة المنعقدة في أكتوبر 2015. وسُرّت

اللجنة لملاحظة أنه اعتباراً من تاريخ الاجتماع، لم يتبق سوى التحقق تماماً من صحة حسابات فقط مع الشركات والموردين، وحساب واحد مع اختصاصيين مهنيين والموافقة عليها. وكانت الإدارة على ثقة من أنه يمكن الانتهاء من هذه الحسابات المتبقية قبل نهاية 2015. وفيما بعد أبلغت الإدارة اللجنة بأن تم التحقق بالكامل من صحة الحسابات المتبقية مع الشركات والموردين والموافقة عليها في نهاية ديسمبر 2015، بينما تم التحقق بالكامل من الحساب المتبقي مع الاختصاصيين المهنيين والموافقة عليه في يناير 2016.

رابعاً. ملاحظات ختامية

تود اللجنة أن تشكر المدير العام، والإدارة، والقائم بأعمال مدير شعبة الرقابة الداخلية، ومدير مكتب الأخلاقيات، وأمين المظالم على وقتهم، ووضوحهم وانفتاحهم في التفاعل معها، وعلى إتاحة الوثائق في الوقت المناسب. يناير 2016.

[نهاية الوثيقة]